مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 126) 2024, pp. 587-605

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة النفطية في العراق 1965-1979

ا.م.د. نوال كشيش محمد
جامعه المستنصرية /كليه التربية الأساسية
Nawal.@uomustansiriyah.edu.ig

• **مستخلص البحث:**
يعد تأثير السياسات الاقتصادية و النفطية في العراق من المواضيع الكافة في التحليل الاقتصادي الكلي ولقد لعبت السياسة النفطية دور مهم في دعم المناهج الحكومية قبل عام 1952 وذلك قبل توضيح اتفاقية تقاسم الارباح . اذا تغير الايرادات النفطية الممول الرئيسي لموازنة العراق . وتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة .

– المقدمة :
قامت الحكومة العراقية بتبني سياسة اقتصادية تتمحور حول المبادئ الاشتراكية والتخطيط المنظم، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستوى حياة المواطنين. اتخذت الحكومة خطوات جذرية نحو تحقيق طفرة نوعية، من خلال الاستثمار في مشاريع كبيرة وبنى تحتية، وتوسيع نطاق التعليم، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، ورفع المعيشة. ومن خلال الاستفادة من التجارب السابقة للدول الاجنبيه ، خاضت الحكومة مفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية 1965 برؤية وطنية ثاقبة، بدلًا من التسويف السابق والمماطلة. وتمثل نتيجة هذه المفاوضات القرار التاريخي في يونيو ١٩٧٢ بتأميم عمليات شركة النفط الاحتكارية، والاستثمار الوطني في قطاع النفط. تم توجيه العوائد الضخمة لتلك القطاعات نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، وهو الأمر الذي فشلت في تحقيقه الحكومات السابقة على مدى سنوات عديدة.

– أهمية البحث :
يظل موضوع النفط محورًا أساسيًا في الحوارات السياسية والاقتصادية في العراق، فهو يشكل العمود الفقري لاقتصاد البلاد ومصدر رئيسي للدخل. منذ اكتشافه، استندت جميع الحكومات العراقية على النفط في تنفيذ مشاريعها التنموية. تاريخ إنتاج النفط في العراق يكشف العديد من التحديات التي تمتد جذورها إلى سياسة الاحتكار التي اتبعتها الشركات الأجنبية في البلاد منذ البدايات. هذه الشركات حصلت على حقوق استثنائية قبل استقلال العراق، وتمكنت من السيطرة على موارده النفطية بشكل كامل، وضمنت لنفسها امتيازات في جميع جوانب صناعة النفط. ونتيجة لهذه السياسة الاحتكارية، تطور إنتاج النفط في العراق ببطء وتعقيدا كاشفا الآثار السلبية على الصعيدين السياسي والاقتصادي والعسكري. وأصبح النفط في العراق ليس مجرد عنصر في اقتصادها، بل أصبح عاملًا مهمًا وخطيرًا في السياسة الدولية تجاه البلاد، وحتى في العلاقات الدولية بشكل عام.

– إشكالية البحث:
ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة النفطية في العراق 1965-1979 ؟

– منهج البحث:
تم اعتماد المنهج التاريخي لمعرفة الطبيعة السياسة النفطية للعراق في الفترة 1965- 1979 وبيان آثارها على المستوى الاقتصادي والسياسي.

- **خطة البحث:**

1- المطلب الأول: السياسة النفطية العراقية في العهد الجمهوري.
2- المطلب الثاني: أثر السياسة النفطية على التنمية الاقتصادية.
3- المطلب الثالث: أثر السياسة النفطية على التنمية الاجتماعية.

- **الخاتمة.**
- **النتائج.**

المطلب الأول: السياسة النفطية العراقية في العهد الجمهوري.

تولى عبد الرحمن عارف السلطة في 16 نيسان عام 1966 الى 17تموز 1968 و شهدت السياسة النفطية تغييرات جذرية، حيث اتخذت الحكومة الجديدة سلسلة من القرارات والقوانين لتحرير صناعة النفط من قبضة الاحتكارات الأجنبية[1]. برز بين هذه القوانين قانون رقم (97) لسنة 1967 الذي كرس مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية لتشغيل النفط مما ألحق ضربة قوية بالاحتكارات الأجنبية. كما تم توسيع صلاحيات شركة النفط الوطنية من خلال قانون رقم (١٢٣) الصادر في سنه 1967 ، وتوضيح وضعها القانوني من خلال قانون رقم (125).[2]وفي إطار هذه التحركات، تم التوصل إلى اتفاقية أولية مع شركة إيراب الفرنسية في أكتوبر 1967 لاستثمار النفط العراقي، الأمر الذي استدعى تحذيرًا من الشركات المتأثرة بالتغييرات الجديدة.[3] في السابع عشر من تموز 1968، شهدت الحكومة العراقية تغييرًات سياسيًا جذري وكان ما يجري اشبه بالتعديل الوزاري ، تولى أحمد حسن البكر زمام السلطة. على الرغم من الانتقادات السابقة للسياسة النفطية السابقة من قبل الحكومه السابقه ، إلا أن الحكومة الجديدة اتخذت موقفًا وديًا تجاه الشركات الاحتكارية، وذلك نتيجة عدم قدرتها على مواجهتها مباشرة. تمثل هذه السياسة لودية تراجعًا عن مواجهة الشركات الاحتكارية، نظرًا لضعف البنية التحتية والإدارية لشركة النفط الوطنية. وكان هذا الضعف يجعل من الصعب على الشركة اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة التحديات المتمثلة في الشركات الأجنبية في تلك الفترة.[4]

بعد فترة قصيرة، لم تستمر الحكومة العراقية في سياستها الودية تجاه شركة (L.P.C) وهي شركه نفطيه بريطانيه حيث أدركت أن العلاقة المتبادلة لا تتماشى مع أهدافها الوطنية والطموحات التي تسعى إليها. رفضت الشركات الاحتكارية التخلي عن سيطرتها على الثروة النفطية العراقية، مما أثار استياء وقلق الحكومة من سياستها الاستبدادية. هذا التطور أثر بشكل مباشر على سياسة الحكومة في مجال النفط.[5] عملت الحكومة العراقية على تقليص نفوذها. رفضت وزارة النفط منح تصاريح العمل للموظفين الأجانب التابعين للشركة ، بينما قامت بجهود لاستقدام موظفين أجانب إلى شركة النفط الوطنية لتدريب الكوادر العراقية. هذه الخطوات أثارت قلقاً في شركة (L.P.C) بشأن فقدان السيطرة على عملياتها. وفي عام ١٩٦٩ ، وجهت الحكومة العراقية تحذيرًا للشركة، رافضة محاولات التوفيق

حول استغلال الأراضي التي تخلى عنها النظام السابق.[1] مع تصاعد الخلافات بين شركة (L.P.C) والحكومة العراقية، دخلت دول أوروبا الشرقية على الساحة للتنافس على النفط العراقي، محاولة التحدي لشركات الاحتكار الغربية و هذا السيناريو أدى إلى اضطرابات في وضع شركة (L.P.C)، التي أطلقت تهديدات ضد تلك الدول وتوعدت باتخاذ إجراءات قانونية ضدها إذا قامت بشراء النفط العراقي المنتج محليًا. وفي الوقت نفسه، واجهت شركة (L.P.C) اختبارًا جديدًا مع مؤسسة إيراب الفرنسية، والتي كانت تمثل تهديدًا لاستثماراتها في حقل نفط الرميلة. وأمام هذه التحديات، تعجز الشركة عن اتخاذ قرار حاسم يمكن أن يجعلها في مواجهة فرنسا، مما يجعلها في موقف صعب للغاية.
في 21 حزيران 1969، أبرمت شركة النفط الوطنية اتفاقية مع مؤسسة البريطانيه النفطيه Michino Export حيث التزمت الأخيرة بتوفير الأجهزة والخبرات الفنية اللازمة لإنشاء صناعات نفطية وطنية. كما قدمت الشركة قرضًا للشركة الوطنية بقيمة تعادل 25 مليون دينار بفائدة بسيطة، لاستخدامه في استيراد الأجهزة والمعدات اللازمة لعملياتها، وذلك من المؤسسة السوفيتية النفطيه. هذه الاتفاقية تعززت من الاتفاقية السوفيتية العراقية المتعلقة باستثمار حقل الرميلة الشمالي، حيث التزمت روسيا بتقديم المساعدة في تطوير احتياطيات هذا الحقل النفطي الواقع في جنوب العراق.[2]
تعبّر بريطانيا عن قلقها إزاء سعي العراق نحو تأميم إحدى الشركات المستثمرة في النفط، فيما تظهر الولايات المتحدة الأمريكية عدم قلقها بشأن هذا الأمر. ترى الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفيتي غير قادر على تلبية احتياجات العراق بشكل كامل، وأن العراق لا يمكن أن يعتمد عليه في تطوير موارده النفطية. ومع ذلك، كانت تلك التوقعات غير دقيقة، حيث اتخذ العراق خطوات جديدة في مجال استثماره النفطي.[3]
في خطوة بارزة، عقدت شركة النفط الوطنية العراقية اتفاقية مع مؤسسة كيمو كومبلكس الهنغارية في 21 تشرين الأول 1969، لحفر أربعة آبار في حقل الرميلة الشمالي. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق في نفس الوقت بين شركة النفط الوطنية ومعهد البترول الفرنسي على إنشاء مختبرات حقلية في البصرة. ولم تقتصر هذه الاتفاقيات على تطوير الصناعة النفطية فقط، بل امتدت لتشمل أيضًا مجال تسويق المنتجات النفطية، من خلال اتفاقيات مع شركات نفطية من ألمانيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وإيطاليا وسريلانكا. بفضل هذه الاتفاقيات، نجحت الحكومة العراقية في كسر القيود التي فرضتها الشركات النفطية الاحتكارية. حيث قامت الحكومة بحرمان تلك الشركات من استمرارية فرض سيطرتها على النفط العراقي. هذا الإجراء دفع الشركات إلى خفض إنتاج نفط كركوك إلى 73,3 مليون طن نهاية عام 1969، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى توجيه تحذير مباشر للشركات ألمانيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وإيطاليا وسريلانكا ، يطالبها بسداد الديون المترتبة عليها، وتعديل سعر نفط الجنوب، ونقل مقرها إلى بغداد، وتخضع حساباتها ومصروفاتها للرقابة المالية العراقية.[4]

بعد التحركات الجريئة التي اتخذتها الحكومة العراقية، توجهت نحو المواجهة المباشرة مع شركة (L.P.C) للاعتراف بحق العراق في استثمار حقل الرميلة الشمالي ووقف السياسات التي التعطيلية اتبعتها الشركة. تم إلغاء المادة الثالثة من القانون رقم (80) لسنه 1961التي كانت تمنح الحكومة العراقية الصلاحية في تخصيص أراضي إضافية لشركة (L.P.C) كاحتياطي لها، بشرط ألا تتجاوز المساحة المحددة لكل شركة. أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم ٢٤ في 11 شباط 1970 لسد الثغرة التشريعية التي خلفتها المادة الثالثة في القانون رقم (80) ، مما يدل على عدم استعداد الحكومة للتنازل عن المطالب المتعلقة بالقانون رقم (80) لسنة (1961).[1]

في شهر كانون الأول 1970، انعُقد مؤتمر كاراكاس لدول (أوبك) المصدرة للنفط، وشهدت أهم إنجازاته زيادة حصة العراق في أرباح الشركات إلى 50٪ كحد أدنى، وهو نفس النسبة التي كانت تُدفَع إلى إيران والكويت. كما تم إلغاء حسومات التسويق التي كانت تُقلل من دخل الحكومات المضيفة ، مما أثار ارتباكًا واضحًا للشركات الاحتكارية وبعض الدول المنتجة للنفط. وجاءت هذه التطورات مع توقيع اتفاقية طهران في 14 شباط 1971، حيث رفعت الأسعار بمقدار (33) سنتًا للبرميل، مع زيادة سنوية بلغت 2’5% . على إثر هذه الاتفاقية، عقدت الحكومة العراقية اتفاقًا في 22 كانون الأول 1970 مع الشركات الاحتكارية، مما أدى إلى ارتفاع العوائد المالية من النفط العراقي المصدر من البصرة من 50٪ إلى 75٪ اعتبارًا من الرابع عشر من تشرين الثاني 1971.[2]

تحت وطأة الضغط الذي فرضته الحكومة العراقية، بعد اتفاقية طرابلس التي رفعت أسعار النفط الليبي والسعودي، أصبحت الشركات الاحتكارية في موقف صعب. طالبت الحكومة العراقية برفع أسعار نفطها تماشياً مع الآخرين رغم الضغوط المتصاعدة، وافقت الشركات على جولة جديدة من المفاوضات في منتصف ١٩٧١، لكنها في الوقت نفسه قامت بخفض الإنتاج قبل بدء المفاوضات، في خطوة غادرة لإضعاف موقف العراق. استجابت الحكومة العراقية بدخولها في مفاوضات لتقليل الخسائر الناتجة عن الانخفاض المتكرر في صادرات النفط، واستمرت المفاوضات حتى يوليو. تمكنت الحكومة من التوصل إلى اتفاق مع الشركات، حيث وافقت الشركات على دفع 14 مليون باون لتغطية تكاليف النفط المُصدَّر إلى المصافي الحكومية العراقية. كما تم تأجيل سداد قرض بقيمة 20 مليون باون حتى أكتوبر 1971، وتعهدت الشركات بزيادة إنتاجها من ٢٩ مليون طن في ١٩٧١ إلى 35 مليون طن في 1971. هذا الاتفاق، بنظر الحكومة العراقية، كان بداية الطريق لتسوية جميع المشاكل المعلقة بينها وبين شركة (I. P. C) .[3] في نوفمبر 1971، دخلت الحكومة العراقية في جولة جديدة من المفاوضات مع شركة نفط العراق، لكن لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة. واستنادًا إلى التحليل الشامل لمواقف الشركات الاحتكارية، أصدرت الحكومة الميثاق الوطني في نوفمبر 1971، حيث أكدت سعيها وسعي الحزب الحاكم لتحرير الثروة النفطية واستغلالها بشكل كامل لصالح رفاهية الشعب، وأشارت إلى ضرورة تأسيس صناعة نفطية وطنية متكاملة . وفي ظل تصاعد المطالب العراقية، عقدت في يناير 1972 جولة جديدة من المفاوضات مع الشركة، حيث قاد وزير الخارجية مرتضى سعيد الحديثي الوفد العراقي، بينما كان الاستاذ البريطاني جوفري جلبرت ستوكويل يمثل

الشركات الاحتكارية. أكد المفاوض العراقي على ضرورة حسم جميع القضايا مع الشركة بما يحقق للعراق جميع الحقوق التي حرم منها واستفادت منها الدول المصدرة للنفط، ودعا الشركة إلى بدء تنفيذ خطتها الإنتاجية الجديدة وتغيير أساليب الإنتاج التي تضر بالعراق، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة اتخاذ الشركة خطوات إيجابية في مسألة تنفيذ الربع الخاص بالعراق، دون ربط هذه القضية بأي قضايا أخرى .[1] بعد مفاوضات مطولة وشاقة استمرت لمدة خمسة عشر اجتماعاً، وصلت العلاقات بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية إلى نقطة مسدودة في منتصف شهر مايو 1972. و استجابة لهذا الوضع، أصدرت الحكومة العراقية إنذارها الأخير من سنه 1972 من خلال وزير النفط سعدون حمادي، حيث طالبت باستعادة إنتاج حقول النفط الشمالية إلى مستوياتها السابقة، والتي تقدر بمليون طن سنوياً، مع تسليم كمية من الإنتاج للحكومة للتصرف فيها. كما فتحت الحكومة الباب للاستفادة من فائض الطاقة شريطة مشاركة الشركات بنسبة معينة من المعدات والأجهزة أو بتعويضها بكميات من إنتاج حقول النفط الجنوبية. وفي حال عدم الالتزام، هددت الحكومة باتخاذ الإجراءات القانونية لحماية مصالحها الوطنية.[2] بعد تجاهل شركة النفط مطالب الحكومة العراقية وعدم إظهار أي مرونة في موقفها، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات جذرية. صدر القانون رقم 69 في الأول من يونيو 1972، الذي ألغى كل عمليات شركة نفط العراق الاحتكارية وأممتها، مما أدى إلى تحويل كل أصول الشركة في الأراضي العراقية إلى ملكية الحكومة. لتجنب مقاومة شركات النفط الأجنبية لهذه الإجراءات، اتخذت الحكومة خطوات ذكية، بما في ذلك التفاوض مع شركة CFP الفرنسية بعد التأميم. تم التوصل إلى اتفاق يضمن للجانب الفرنسي استمرار الحصول على كميات محددة من النفط بأسعار متفق عليها لمدة عشر سنوات. هذه الخطوة ساهمت في إحداث نجاح لقرار التأميم عبر تحييد الجانب الفرنسي قرار عدم شمول شركة نفط البصرة بقرار التأميم في الأول من يونيو 1972 كان له أهمية بالغة، حيث فتح المجال للدولة لتوفير موارد مالية هامة في ظل الظروف الصعبة، بالإضافة إلى منح الحكومة فرصة أكبر للتعامل مع شركات النفط بهدف إجبارها على الالتزام بقرار التأميم لصالح شركة النفط العراقية.[3] مضت الحكومة العراقية في سعيها لإنهاء النفوذ الذي تمثلت فيه الشركات التابعة لشركة (L.P.C)، حيث تم التوصل إلى اتفاق نهائي في 28 شباط 1973 لحل جميع الخلافات المعلقة بين الطرفين. وقد وافقت الشركات في هذا الاتفاق على الاعتراف بالقوانين الصادرة، واتفقت على مبدأ التعويض بموجب اتفاقية الأول من آذار 1973. بناء على هذا، ألحقت الحكومة العراقية شركة نفط الموصل بشركة العمليات النفطية العراقية. في استكمال لعمليات التأميم، قررت الحكومة العراقية في يوم اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في 6 تشرين الأول 1973 تحديد مواقفها من الدول المتحالفة مع أو مؤيدة لإسرائيل. وفي ٧ تشرين الثاني 1973، تم تأميم حصص الولايات المتحدة بموجب القانون رقم (70)، وقرار بوقف الصادرات النفطية إلى الدول المؤيدة لإسرائيل. وتم بعد شهرين من تأميم الحصة الهولندية قرار تأميم حصة مؤسسة كولبنكيان في شركة نفط البصرة بموجب

القانون رقم (101) في 20 كانون الاول 1973. هذه الخطوات تأتي كجزء من الجهود الحكومية لإنهاء النفوذ الاقتصادي للشركات الاحتكارية ورداً على سياسات البرتغال العدائية.[1]
انتهت المرحلة الأولى لعمليات تأميم شركة نفط البصرة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 1973، حيث تم تأميم حصص بلغت مجموعها 43٪. ولإكمال مراحل تأميم النفط العراقي، قررت الحكومة في الثامن من كانون الأول 1975 تأميم الحصص الباقية للشركات الأجنبية في شركة نفط البصرة، مما جعلها تصبح مؤممة بالكامل وتندمج مع الشركة الوطنية في البصرة تحت اسم "المؤسسة العامة لاستخراج النفط والغاز في المنطقة الجنوبية". وبهذا، نجحت الحكومة العراقية في إنهاء جميع الامتيازات النفطية واستعادة حقوق العراق في صناعة النفط، من خلال تأميم ثروتها النفطية بشكل كامل، باستخدام سلطة القانون فيما يتعلق بشركة نفط العراق وشركة نفط البصرة، وبالاتفاق الرضائي مع شركة نفط الموصل. وتبنت الحكومة أسلوب الاستثمار المباشر في تنمية القطاع النفطي، وأبرمت عقود بيع مباشرة بأسعار السوق مع شركات النفط الأجنبية.[2]
بعد إتمام عمليات التأميم بنجاح في أواخر عام 1975، أصبحت عقود الخدمة غير فعّالة، مما دفع الحكومة إلى التفكير في تحويلها إلى عقود المقاولة. ولكن رغم ذلك، لم تكن هذه العقود هي الأولوية للسياسة النفطية الوطنية. فالحكومة العراقية قررت الاعتماد على القدرات المحلية، واعتبرت أن الاستثمار المباشر في ثروتها النفطية هو الأفضل، مع اللجوء إلى عقود المقاولة حال الحاجة للخبرات العالمية. بناءً على هذه الخطوات، قامت الحكومة بإنهاء العقد الفرنسي لحقول النفط في محافظة ميسان، وبعد اكتمال العمل في عام 1979، تمت إعادة التفاوض واستبداله باتفاقية عامة للتعاون بين الطرفين. وبالنسبة للاتفاق مع شركة بتروبراوس البرازيلية، تم إنهاؤه دون التزام لصالح الشركة المقاولة إلا بالتعويضات المتعلقة بالنفقات التي صرفتها. وفي نفس الوقت، وضعت شركة النفط الوطنية خططاً طموحة لزيادة الإنتاجية إلى خمسة ملايين وخمسمائة ألف برميل نفط يومياً، وذلك بعد اكتشاف العديد من الحقول العملاقة. وقد وضعت خطة لتعزيز قدرات التكرير وتصنيع الغاز المصاحب، واستثمار في تشغيل المعامل ومحطات الكهرباء. وبالنسبة لعقد الشركة الهندية، فقد أُنهي بسبب عدم تحقيق تجارب تجارية في الوقت المحدد. في هذه الأثناء، توجهت جهود شركة النفط الوطنية إلى التوسع في استكشافات النفط الجديدة، وزيادة عدد الفرق الزلزالية العاملة.[3]

– المطلب الثاني: أثر السياسة النفطية على التنمية الاقتصادية.

فتحت الحكومة العراقية آفاقاً جديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على التخطيط المركزي. أكد الدستور المؤقت لعام 1968 التزام العراق بالاشتراكية، وهو ما جسّدته استراتيجية التخطيط الشامل في تنفيذ البرامج الاقتصادية ودعم القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية. في الوقت نفسه، استمرت الحكومة في تنفيذ الخطة الخمسية (1965-1969) دون إلغائها، بل أكملت ما تبقى منها لضمان عدم تعطيل البرامج الاقتصادية المترتبة عليها، ونجحت في إتمام الخطة بالكامل في عام 1970. قطاع النفط كان المصدر الرئيسي لتمويل الميزانيات والخطط الاقتصادية والحصول على العملات الأجنبية، ولكن كانت هناك صعوبات في السيطرة عليه بسبب

هيمنة الشركات الأجنبية الاحتكارية عليه. لم يكن للعراق القدرة على التحكم في مستوى الإنتاج النفطي، مما جعل خططه الاقتصادية عرضة للفشل في تحقيق أهدافها الكلية بسبب تذبذب العوائد المالية وانخفاضها.[1]

في سياق القطاعات الاقتصادية، أظهر القطاع الزراعي أهمية بارزة في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث مساهمته في الدخل القومي أو من خلال الآثار الاقتصادية لتأخره في التطور العام. بناءً على ذلك، قامت الحكومة العراقية بجهود مكثفة لتعزيز هذا القطاع، حيث عملت على تنفيذ منهجها للقطاع الزراعي الذي تضمنته خطتها الخمسية باعتماد وتيرة نمو تبلغ 75٪. تم تحقيق عدة مشاريع إيروائية بنجاح لتعزيز القدرات الزراعية، مثل مشروع المغيشي، والدواية، و17 تموز، و30 تموز، والرضوانية، و7 نيسان، بالإضافة إلى مشروع المسيب الكبير. أما في مجال الصناعة، فقد شهد القطاع العام زيادة في الأهمية، خاصة بعد تدخل الدولة المباشر في القطاع الاقتصادي وتملكها للمشاريع الصناعية الكبرى وإدارتها. سجلت المنشآت التابعة للمؤسسة العامة للصناعة زيادة في الإنتاج والنمو بنسبة 11٪، وشهدت أقيام العائدات المالية للإنتاج الصناعي ارتفاعًا من 4,237 مليون دينار إلى 5,684 مليون دينار، على الرغم من أن هذا النمو لم يكن بالمستوى المطلوب ولم يساهم بشكل كاف في تنمية القطاع الاقتصادي. الارتفاع شمل صناعات معينة ومنها النفط الخام ، بينما كانت المشاريع الصناعية الأخرى في طور التنفيذ.[2] بعد عام 1970، تجهت الحكومة العراقية نحو تنمية التخطيط الشامل، حيث استمرت جهود أجهزة التخطيط في إعداد خطط تنموية متكاملة رغم استكمال الخطة الخمسية (1965-1969). صدر في إبريل 1970 القانون رقم 70 الذي أقر خطة التنمية القومية للفترة (1970-1974)، مع التركيز على تجربة الخبرات المحلية والأجنبية للعاملين في أجهزة التخطيط العراقية. كما ركزت الخطة على أهمية القطاع العام كحجر الزاوية في الاقتصاد الوطني وتحديد مسؤولية الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي ووضع القوانين اللازمة لتنظيمه. تسعى الخطة إلى التقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال إيجاد مصادر بديلة مثل القروض الداخلية وتعزيز مساهمة القطاع الاشتراكي. بعد زيادة الإيرادات النفطية في عام 1971 بسبب الاتفاقيات الجديدة، قررت الحكومة العراقية زيادة تخصيصات القطاع الحكومي المركزي، مما أدى إلى تسريع الخطوات التنموية الاقتصادية التي جاءت في إطار خطة التنمية القومية.[3]

تبرز خطة التنمية القومية للفترة (1970-1974) بتفردها في مواكبة الزيادات الأولية في الإيرادات النفطية، التي ارتفعت بفعل ارتفاع أسعار النفط العالمية وعملية تأميم النفط في عام 1972. خلال فترة الخطة، بلغت الإيرادات النفطية 3.5 مليار دينار، ما يعادل 696 مليون دينار سنويًا، وهي تمثل 69.5% من إجمالي مصادر الإيرادات المرصودة للخطة. تبنت الحكومة سياسة التقشف كجزء من استراتيجيتها لمواجهة الشركات الاحتكارية خلال فترة التأميم، حيث خفضت منهاج الاستثمار للسنة المالية 1972-1973 بشكل كبير. ومع انتصار الحكومة في معركة التأميم في مارس 1973، شهدت العوائد النفطية ارتفاعًا حادًا، مما دفع الحكومة إلى زيادة تخصيصات المنهاج الاستثماري بشكل كبير، ووصلت إلى 310 مليون دينار للسنة المالية 1973-1974، وهو أعلى مبلغ يُرصد في ميزانية التنمية

القومية حتى ذلك الحين. هذه الزيادة الكبيرة في التخصيصات حفزت الحكومة على زيادة الاستثمارات في خطط التنمية والتوسع في البنية التحتية للاقتصاد العراقي.[1]
في عام 1975، تم الإعلان عن منهاج استثماري ضخم بإجمالي تخصيصات بلغت 1076 مليون دينار، بعد إصدار منهاج تكميلي لتسعة أشهر لنفس العام. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل فترة خطة التنمية القومية الأولى لتشمل فترة تمتد من 1 نيسان 1970 إلى 31 كانون الأول 1975، مما جعل مدتها تصل إلى خمس سنوات وتسعة أشهر، وذلك استعدادًا لاعتماد اليوم الأول من السنة التقويمية كبداية للسنة المالية. شهدت التطورات في العوائد النفطية تأثيرًا واضحًا على القطاعات الاقتصادية. لتعزيز الواقع الزراعي، أسست الحكومة وزارة الري لبناء السدود والخزانات لمنع الفيضانات واستخدام المياه في الزراعة، وألقت على عاتق الوزارة مهامًا جديدة وفقًا للقانون رقم 50 لعام 1970. كان التركيز الرئيسي في الجهود السابقة لتطوير القطاع الزراعي على توسيع المساحات المزروعة من خلال تنفيذ مشاريع الري والبزل، والتي كان من المتوقع الانتهاء منها بنهاية الخطة الخمسية السابقة في عام 1969، ولكن لم يتم تحقيق النسبة المطلوبة منها.[2]
لم تقتصر جهود الحكومة على تعزيز الجانب الإروائي فحسب، بل أصدرت أيضًا قانونًا بتشكيل المجلس الزراعي الأعلى، الذي كان مسؤولًا عن وضع سياسة زراعية وتحديد أهدافها في إطار خطة التنمية القومية للفترة 1970-1974. ولتصحيح الثغرات في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لعام 1958، أصدرت الحكومة قانون الإصلاح الزراعي رقم 117 لعام 1970، الذي يُعتبر من أبرز القوانين التي صدرت خلال تلك الفترة. توجّهت الحكومة من خلال هذا القانون إلى تصحيح الأخطاء وسد الثغرات السابقة، والتقدم نحو تحقيق الأهداف الاشتراكية وزيادة الإنتاج والثروة، وفقًا للفلسفة السياسية للحزب الحاكم ودستور الدولة. وفي إطار هذه الجهود، صدر قانون التسوية رقم 29 لعام 1972، الذي تمثّل في مصادرة الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى من الملاكين الكبار بدون تعويض، وتوزيعها على الفلاحين دون بدل، مع إلغاء الديون المتراكمة على الفلاحين في المصرف الزراعي من السلف الممنوحة لهم في عام 1959.[3] بناءً على الاعتماد الثلاثي في الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي والزراعي والصناعي، حرصت الحكومة على تعزيز الترابط والتفاعل بين هذه المحاور بشكل كامل ومتبادل. ومع ارتفاع العائدات النفطية بعد انتصار عملية التأميم في مارس 1973، أُصدِر قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى رقم 157 لعام 1973، مما شكل نقطة انطلاق للتنمية الشاملة. ومع تغيير الاستراتيجية المعتمدة على النفط، تم التركيز على سياسة الإنتاج في قطاع الاستخراج والصناعة التحويلية، لدعم تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى وتحقيق معدلات نمو مستدامة وقدرة تمويل متزايدة للقطاع الحكومي، مع استمرار تمويل الاستثمارات من عوائد النفط. وفي هذا السياق، نجحت الحكومة في تحقيق أهدافها في تطوير الصناعة النفطية، من خلال افتتاح ميناء البكر في 17 يوليو 1975، الذي أقيم بالتعاون مع شركة (BR) الأمريكية، ويُعد هذا المشروع رافدًا جديدًا لدعم القطاع النفطي الذي يعتمد عليه الحكومة العراقية في سبيل تحقيق التنمية

الاقتصادية.[1] تعززت الاهتمامات بالقطاع الصناعي كوسيلة لتنويع مصادر التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، حيث تم تنفيذ 54 مشروعًا صناعيًا بتكلفة تجاوزت 250 مليون دينار، بالإضافة إلى المشاريع الجديدة التي وافقت عليها الحكومة، مثل معمل المعدات الزراعية في الإسكندرية ومعمل الزجاج في الرمادي ومعمل النسيج القطني في الكوت. وقد شملت هذه المشاريع أيضًا توسيع وتجديد مصانع الألبان ومصانع النسيج الحكومية، إلى جانب تأسيس مشاريع صناعية جديدة مثل مشروع كبريت المشراق ومعمل سكر السليمانية. وفي عام 1978، تم تنفيذ 33 مشروعًا صناعيًا آخر، بما في ذلك مشروع 14 رمضان للغزل والنسيج في الكاظمية ومعمل الاطارات في الكوفة. تُعتبر هذه الإنجازات نقلة نوعية في تطوير القطاع الصناعي، وتمثل جهود الحكومة العراقية في تعزيز البنية التحتية الصناعية الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

شهدت الفترة التي تندرج في إطار تنفيذ خطة التنمية القومية (1970-1975) اهتمامًا متزايدًا بالقطاع التجاري في العراق، حيث أصدرت الحكومة التشريعات الضرورية لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية. ومن بين هذه التشريعات كان قانون رقم 20 لسنة 1970 الذي كان ينص على تنظيم التجارة، وقانون رقم 38 لسنة 1971 الذي ينظم كيفية التصرف في السلع وفقًا للقوانين السابقة. تلك الإجراءات ساهمت في توسيع القطاع التجاري من خلال زيادة عمليات الاستيراد للسلع الإنتاجية والاستهلاكية، حيث أصبح هذا القطاع يشكل أكثر من 80% من إجمالي استيرادات العراق. ولقد كان للسياسة النفطية تأثير واضح على التجارة الخارجية، حيث ارتفعت صادرات العراق بفضل زيادة إنتاج النفط، لكن الصادرات غير النفطية أيضًا شهدت نموًا مستمرًا، خاصة في المنتجات الزراعية والصناعية، وذلك بفضل السياسة التجارية المتوازنة مع الدول ذات المصالح الاستراتيجية.[3]

من خلال النظر إلى التطور الاقتصادي، يتضح أن معدلات نمو الدخل القومي هي مؤشر رئيسي لتقييمه. إذا كانت هذه المعدلات مستقرة ومرتفعة، فإن البنية الاقتصادية قد حققت تقدمًا واضحًا، وذلك رغم أي تفاوتات في أداء القطاعات الاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية تركز على النمو الشامل للبنية الاقتصادية، وليس فقط على قطاع محدد لرفع مستوى الدخل القومي. في العراق، رغم عدم مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أنه تم تحقيق نمو واضح في الاقتصاد، حيث شهد معدل الدخل القومي زيادة بنسبة تعادل 15 مرة في نهاية عام 1979. هذا النمو أتاح للحكومة فرصة أكبر لتنفيذ برامجها الاقتصادية بحرية أكبر. فترة السبعينات في العراق شهدت تطورًا هامًا، حيث استقر الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي نسبيًا. خلال هذه الفترة، تم تنفيذ خطتي التنمية للفترتين (1970-1974) و (1976-1980)، التي استهدفت تحقيق تطورات كبيرة في القطاعات السلعية والخدمية. خطة (1976-1980) بخاصة، حظيت بتمويل كبير للمشاريع التنموية، حيث بلغت تكلفتها 1.7 مليار دينار، بينما بلغت تكلفة خطة (1970-1974) 15.7 مليار دينار.[4]

– المطلب الثالث: أثر السياسة النفطية على التنمية الاجتماعية.

التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق في السبعينيات جاءت مصحوبة بتوجهات حكومية تؤكد على التنمية الاجتماعية. وقد شهدت المجتمعات تحولات اجتماعية جذرية بشكل سريع وشامل، حيث كان تطوير الجوانب الاجتماعية مرتبطًا بدور القوى البشرية في عملية الإنتاج والمنهج الحكومي لتعزيز الرعاية الاجتماعية. في مجال التعليم، استمدت الحكومة العراقية التي تشكلت بعد عام 1968 من تجارب النظام التعليمي السابق الذي كان يعاني من العديد من المشاكل. وأدركت الحاجة إلى منح التعليم اهتمامًا أكبر لرفع مستوى الفرد والمجتمع. وتميزت بداية السبعينيات بزيادة الوعي بضرورة إجراء إصلاحات جذرية في النظام التعليمي، والتحول من ترميم البنى الأساسية إلى تخطيط بعيد المدى يهدف إلى تطويره بشكل شامل. العلاقة بين التربية والتنمية تعتبر علاقة تكاملية، حيث يعتمد تحقيق الأهداف التنموية على مدى الوعي والتحصيل الذي يتحمله التعليم. فانتشار الأمية وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم ونقص الوعي يعتبر عائقًا لتحقيق الأهداف المنشودة في عمليات التنمية الشاملة التي تضعها الحكومة كأولويات.[1] في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، عملت الحكومة العراقية منذ توليها السلطة في عام 1968 على وضع الأسس النظرية لتحقيق التقدم في التعليم. فأكد الدستور المؤقت لعام 1970 على أهمية محو الأمية وتعليم الكبار. واستجابة لذلك، صدر قانون محو الأمية رقم 153 لعام 1971، مما دفع الحكومة لتنظيم حملة توعية واسعة للقضاء على الأمية، التي كانت تسبب تأخرًا كبيرًا في التطور العام للمجتمع. في الريف، رأت الحكومة أن القضاء على الأمية يعني تسهيل التحول الاجتماعي وتعجيل التنمية الاقتصادية. واستنادًا إلى هذا، قررت الحكومة إصدار قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية في عام 1978، بقيادة الرئيس، وتخصيص مبلغ كبير لتنفيذ هذه الحملة خلال ثلاث سنوات.[2] نتيجة لتطبيق قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية، شهدت الأعداد الملتحقة بالدراسة زيادة هائلة بلغت 909% خلال العام الدراسي 1978/1979 مقارنة بالعام الدراسي 1968/1969. كما ارتفع عدد أعضاء الهيئة التعليمية المشاركين في الحملة بنسبة 1290، بمعدل نمو سنوي يبلغ 184%. ونتيجة لتلك الزيادة في الدارسين والهيئات التعليمية، ازداد عدد المراكز التعليمية بنسبة 859%، بمعدل نمو سنوي يصل إلى 122.7%.فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، والتي شهدت ارتفاعاً في مستوى المعيشة والقدرة الشرائية وتقليل البطالة، فإن قطاع التربية والتعليم أيضًا شهد تغييرات جذرية. صدرت الحكومة العراقية عدة قوانين وتشريعات بهدف تحقيق التحول في هذا القطاع، بما في ذلك تطبيق سياسة مجانية التعليم بموجب القانون رقم 102 في عام 1974، والذي أكد على مجانية التعليم لجميع فئات المجتمع ولكافة المراحل الدراسية. كما تم تأميم التعليم الأهلي بقرار رقم 284 لعام 1975، والذي شمل إلغاء المدارس الأهلية وتوسيع التعليم المهني والفني، ومراجعة المناهج، وإصلاح نظم الامتحانات.[3]

توسعت الجهود الحكومية في تطوير القطاع التعليمي عبر صدور قوانين مهمة، منها قانون التعليم الالزامي رقم 118 لسنة 1976، الذي شكّل نقلة نوعية في عدد الطلبة الملتحقين في المدارس. فارتفع إجمالي عدد الأطفال المسجلين في رياض الأطفال بشكل ملحوظ منذ عام 1968/1969 إلى عام

1978/1979، حيث بلغ 67265 طفلاً وطفلة، مسجلاً نسبة زيادة تصل إلى 296% مقارنة بالعام السابق، وذلك بمعدل نمو سنوي يصل إلى 32.9%. كما شهدت المرحلة الابتدائية زيادة كبيرة في عدد التلاميذ، حيث ارتفعت الأعداد منذ عام 1969/1968 إلى 1979/1978، محققة نسبة زيادة بلغت 145%، بمعدل سنوي يصل إلى 11.3%. وتعزى هذه الزيادة إلى تحسن الأحوال المعيشية التي ساهمت في تقليل نسب التسرب، مما أدى إلى زيادة عدد المدارس والتلاميذ بشكل عام. أما في التعليم الثانوي، فقد شهد العدد الإجمالي للطلبة ارتفاعاً ملحوظًا منذ عام 1968/1969 إلى 1978/1979، حيث وصل إلى 781766 طالباً وطالبة، مسجلاً نسبة زيادة قياسية بلغت 129%.[1]

مع ظهور ملامح التطور الاقتصادي في العراق، طرأت حاجة ملحة لتوفير الكفاءات البشرية الملائمة في مختلف المجالات، بهدف تحقيق أهداف التنمية المنشودة. لهذا الغرض، قامت وزارة التربية والتعليم بتشريع القانون رقم 198 لسنة 1975، الذي أدى إلى إنشاء مؤسسة التعليم المهني. تهدف هذه المؤسسة إلى تولي مسؤولية التعليم المهني إداريًا وفنيًا وماليًا، لتوفير الكفاءات الفنية المتوسطة التي يحتاجها مشاريع خطط التنمية. شهد التعليم المهني تطورًا كبيرًا في جميع الجوانب، حيث تم توسيع شبكة المدارس المهنية وفتح أقسام جديدة في مختلف أنحاء العراق، مما أدى إلى زيادة عدد الطلبة في هذه المدارس، خاصة بعد تطبيق نظام انسيابية خريجي الدراسة المتوسطة. ولتعزيز هذا القطاع ورفع مستوى كفاءته، زادت الوزارة من التمويل المخصص له، حيث ارتفعت الإمدادات المالية من 1,081,650 دينار في عام 1968 إلى 11,171,120 دينار في عام 1979، محققة زيادة تفوق العشرة أضعاف.[2] في سياق التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق، تم التركيز أيضًا على تطوير التعليم الجامعي والعالي، حيث تأسست ثلاث جامعات جديدة منها الجامعه التكنلوجيه بالإضافة إلى توسعات في جامعة بغداد وإكمال بناءها، وفتح فروع للمعاهد الفنية، مما ساهم في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الخريجين من المدارس الثانوية. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الطلبة في الجامعات والمعاهد العالية إلى 86111 طالبًا وطالبة في عام 1979، بعدما كان عددهم للعام الدراسي 1968 لا يتجاوز 40159. من ناحية أخرى، أثرت السياسة النفطية والعوائد المالية لها على التطورات الصحية، حيث تم إنشاء مدينة الطب بموجب القانون رقم 154 لسنة 1970 لتوفير الخدمات الصحية وفتح فروع للدراسات العليا. كما صدر قانون التأمين الصحي في الارياف رقم 56 لسنة 1970، الذي منح مخصصات مالية للأطباء وزاد عددهم في الريف إلى 400 طبيب وطبيبة، مما سهل الوصول إلى الخدمات الصحية لأكثر من 70% من السكان وقلل من أهمية القطاع الخاص في هذا الجانب.[3]

تمثلت الاهتمامات الحكومية في تطوير القطاع الصحي في تحسين الكفاءات الطبية والفنية والوظيفية، حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتشريعات لتحسين الرواتب للمنتسبين إلى هذا القطاع. تضمنت هذه التدابير تعديل قانون الملاك رقم 25 لسنة 1960 لرفع الحد الأدنى والأعلى لراتب العاملين في مهنة التمريض، بالإضافة إلى إصدار نظام معاهد المهن الصحية رقم 24 لسنة 1974 لفتح معاهد عالية للمهن الصحية وتوفير التخصصات المطلوبة. كما تم إنشاء وظيفة جديدة لتقني الأجهزة الطبية. شهد القطاع الصحي تطورًا ملحوظًا منذ عام 1968، حيث زاد عدد المستشفيات

بمعدل خمسة في السنة حتى عام 1979، وزاد عدد الأسرة بمعدل 747 سريرًا في السنة. تم توسيع مؤسسات القطاع الصحي بإكمال بناء مدينة الطب في بغداد والمستشفى التعليمي في البصرة، بالإضافة إلى إنشاء مستشفى الطفل المركزي في بغداد ومعمل المصول ومستشفى الرمد المركزي، وسبعة مستشفيات للأمراض الصدرية في مناطق مختلفة من العراق. تم تشغيل تلك المؤسسات بكوادر صحية عراقية مع استقدام عدد كبير من الأطباء الأجانب لتوفير أفضل الخدمات الصحية للمواطنين.[1]
تطور الدخل الفردي للمواطن العراقي شهد تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفع من 87.8 دينار في عام 1968 إلى 8259 دينار في عام 1979. تزامن هذا الارتفاع مع زيادة متوسط الأجور والرواتب للعاملين في القطاع العام، حيث ارتفع متوسط الراتب السنوي من 492 دينار في عام 1968 إلى 2609 دينار في عام 1974، ثم إلى 1517 دينار في عام 1981. وارتفع متوسط الأجر أيضًا من 228 دينار في السنة إلى 675.4 دينار، ثم إلى 1617 دينار في التوالي، مما أدى إلى زيادة الرقم القياسي لتطور الأجور. فيما يتعلق بمجال الإسكان، اتجهت الحكومة إلى حل مشكلة السكن نتيجة لزيادة عدد السكان في العراق، حيث تم تنفيذ برامج إسكانية ضمن الخطة التنموية الوطنية بتكلفة تجاوزت 10 ملايين دينار. تم إنشاء عمارات سكنية ومشاريع إسكانية متعددة، مما ساهم في حل جزء كبير من أزمة السكن. كما قدمت الحكومة تسهيلات في مجال الاقتراض العقاري وزيادة مبالغ التسليف، مما شجع على بناء المزيد من الوحدات السكنية. وقد بنت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي عددًا كبيرًا من الوحدات السكنية في الأرياف، بالإضافة إلى بناء القرى الحديثة ودور للفلاحين، خاصة في شمال البلاد.[2]

الخاتمة :

رغم التحديات الدولية والتباطؤ الاقتصادي في بعض الدول العربية، فإن أهمية النفط ما زالت ذات أهمية كبيرة على المستوى الدولي. لا يمكن إغفال دوره في تعزيز القوة السياسية والعسكرية للعرب. في العراق، كان تأميم النفط يشكل هدفًا مركزيًا وقضية محورية بعد ثورة عام ١٩٥٨. كانت القوى الثورية تطالب بالتحول من الاستقلال السياسي إلى تحرر اقتصادي يعزز الاستقرار والتطور. بدأ النظام العراقي في السبعينات يدرك تأثير الواقع الاقتصادي على الاستقرار السياسي، وركز على ربط النفط بالسياسة والاقتصاد. سعى النظام جاهدًا لتأمين نجاح سياسي مستقر، واتخذ خطوات لربط الاقتصاد بالسياسة، بما في ذلك عمليات التأميم. لقد لعبت النفط دورًا بارزًا في تشكيل العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق على جميع الأصعدة. كانت واشنطن تولي اهتمامًا كبيرًا لاستمرار استخراج وتسويق النفط العراقي إلى الغرب كانت سياسة العراق واضحة وصريحة في رفض أي صيغة لا تؤمن استقلاله الوطني وثرواته النفطية. أثرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ في إبراز دور النفط كأداة اقتصادية وسياسية، وظهرت تأثيرات جديدة على الوضع النفطي للعراق. كان العراق من الدول الرائدة في استخدام النفط كسلاح في مواجهة الصهيونية ومعاونيها.

- **النتائج :**

1- العراق سعى لتطوير صناعته النفطية وتحقيق الاستقلالية في هذا القطاع من خلال توقيع الاتفاقيات مع شركات ومؤسسات عالمية، مما يعكس التزامه بتعزيز الاستقلالية الاقتصادية والتقنية للبلاد.

2- تحسنت شروط الاتفاقيات المتعلقة بصادرات النفط مع الشركات الاحتكارية، حيث تم تأجيل سداد القروض وتحسين شروط الإنتاج والتصدير. هذا يشكل نقطة بداية لتحسين العلاقات بين الحكومة العراقية والشركات النفطية الأجنبية، وقد يؤدي إلى تسوية المشاكل السابقة.

3- نتيجة جهود الحكومة، تم تأميم صناعة النفط بالكامل في العراق، مما أتاح السيطرة الكاملة على استخراج وتسويق النفط للبلاد. هذه الخطوة تقوي السيادة الوطنية وتضمن استفادة العراق من موارده النفطية بشكل أفضل، وتعكس الجهود المستمرة لتحقيق استقلالية العراق في قطاع النفط وتعزيز مكانته الاقتصادية.

4- بدأت الحكومة العراقية في تنفيذ برامج تنموية شاملة بالتركيز على التخطيط المركزي، ورغم أن النفط كان المصدر الرئيسي لتمويل البرامج، إلا أن الهيمنة الأجنبية على هذا القطاع أثرت على قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها بشكل كامل، مما جعلها تواجه تحديات في تحقيق استقرار العوائد المالية وتنفيذ برامج التنمية بكفاءة.

5- نتيجةً للتطورات الاقتصادية والإعلان عن منهاج استثماري ضخم في عام 1975، تم تعزيز الجهود التنموية في العراق، وتحسين الواقع الزراعي وتطوير القطاع الزراعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

---

1 زينب محمود عبد الحسن الزهيري ، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق للفترة (١٩١٦-٢٠٠٧) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة اليرموك : ٢٠١٠، ص120

2- جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، (بغداد : ٢٠٠٥ ، بيت الحكمة) ، ج ١٠، ص ١٥٠.

3- احمد ساجر جاسم الدليمي ، نفط العراق دراسة تاريخية ١٩٦٣-١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية / جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٠-١٣٢

4- علي هادي الجابر شركة النفط الوطنية العراقية وصناعة النفط في العراق ، مجلة النفط والعالم ، العدد ٨ ، السنة الأولى ، تشرين الاول ١٩٧٣ ، ص ٤.

5- يحيى حمود حسن البو علي ، ملامح السياسة النفطية في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد ٥٥ ، ٢٠١٥ ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة، ص ٧٥.

6-اديث وائي وايف بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥ - ١٩٧٥) ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، بيروت : ١٩٨٩، الدار العربية للموسوعات) ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

7-جورج لينتشوسكي، التقدم السوفييتي في الشرق الأوسط، معهد المؤسسة الأمريكية لأبحاث السياسة العامة، واشنطن العاصمة، 1972 ص142.

8- عمر ياس عيسى الدليمي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٦٨-١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة الانبار ، ٢٠١٢ ، ص ١١٥

9- (٤٨) عمر ياس عيسى الدليمي ، المصدر السابق، ص116.

10- الوقائع العراقية ، العدد ١٨٤٢ ، ١٥ شباط ١٩٧٠، ص 1.
11- جريدة الثورة توقيع الاتفاق مع الشركات حول نفط البصرة ، العدد / ٧٦٣ ، السنة الثالثة، ٢٣ شباط ١٩٧١ ، ص ١.
12 -عبد الجبار عبود الحلفي ونبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص ،) بيروت : ٢٠١٣ ، دار ومكتبة البصائر) ، ص ٦٩.
13- منشورات الثورة ، منشورات الثورة ، ملف المعركة مع الاحتكارات النفطية المفاوضات والتأميم ، (بغداد : دار الثورة ، (١٩٧٢) ، ص ١٩ - ٦٧ ؛ ملحق مجلة الاقتصاد ، ملف كامل عن آخر تطورات معركتنا النفطية ، العدد ١٧ ، (بغداد : ١٩٧٢ ، مطبعة الشعب) ، ص ٨٧-١٤٧.
14 -سهام البصام ، المعالم الجديدة لصناعة النفط في العراق بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، (بغداد : ١٩٨٤ ، دائرة الشؤون الثقافية ، ص ٤٥ .
15 -زيد بن رفاعة ، ستون عاماً في اقتصاد النفط فاضل الجلبي شيخ الخبراء العراقيين يحرم من الموت على شاطئ دجلة ، العرب" جريدة "، العدد 11565 ، السنة 42 ، ٢١-١٢-٢٠١٩، ص 1
16 - مجلة الثورة العربية ، تأميم حصتي امريكا وهولندا في شركة نفط البصرة ، العددان الثالث والرابع ، المجلد السادس ، ١٩٧٣ ، ص ١٣٢؛ مجلة النفط والعالم ، العدد / ٩ ، السنة الأولى ، تشرين الثاني ١٩٧٣ ، ص 4.
17 -فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام رحلة ٣٥ سنة في حزب البعث ، (لندن : ٢٠٠٦ ، دار الحكمة) ، ص ١٥١ .
18- عصام الجلبي ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية) مستقبل العراق) ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٣.
19- رحيم حسوني زيارة سلطان دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1951-2008 . اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد : 2010 ، ص 146.
20- وزارة الاعلام اصالة وتقدمية ثورة 17 تموز (بغداد : 1969 ، دار الجمهورية) . ص 48-50
21- الوقائع العراقية، العدد / 2085 ، 12 تشرين الثاني 1972، ص 1 ؛ كاظم حبيب، دراسات في التخطيط الاقتصادي (بيروت : 1974 ، دار الفارابي)، ص 249.
22 - سيف الدين محمد الحديثي النفط في العراق بين حقائق التاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد، مجلة الدنانير / كلية دجلة، المجلد 1 ، العدد / 3 ، 2013، ص 83 .
23 -صلاح الدين الخالدي ، معوقات الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة في التنمية الزراعية، 1964-1974 (بغداد : بلا ت) ، ص 155.
24 - طارق شكر محمود اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) . سلسة دراسات 174، (بغداد : 1979 ، دار الرشيد للنشر)، ص 58-60.
25 - حميد عطية عبد الحسين الجوراني الصناعات النفطية وآثارها التنموية في جنوب العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب / جامعة البصرة، 2012، ص 28
26 -صالح عبد الله سرية، تطوير التعليم الصناعي في العراق، (بغداد : 1969 ، دار الجاحظ)، ص 378
27- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام 1978، ص 68، 71.

28 - نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 19، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة ، ص 2-3
28 - مسارع الراوي ، دور التربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربية ، مجلة افاق عربية ، العدد / 1، أيلول 1975 ، ص 2.
30 -وزارة الاعلام محو الامية ثورة في اتجاه التقدم (بغداد : 1978 ، دار الحرية للطباعة)، ص 36-35
31 عبد الجبار النايلة، محو الأمية في العراق بين الأمس واليوم من الكتاتيب حتى الحملة الوطنية الشاملة، مجلة آداب الرافدين، العدد / 10 1979 ، ص 527-528
32 - رحيم محمد حسن الشامي، تطور التعليم في العراق 1968-1979 اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة/ كلية الآداب 2014، ص 196
33 -رحيم محمد حسن الشامي، تطور التعليم في العراق 1968-1979 اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة/ كلية الآداب 2014، ص 200.
34 - محسن عدنان صالح الجشعمي الواقع الصحي في العراق دراسة تاريخية في تطور التشريعات القانونية في ضوء الوثائق الحكومية 1968-1979 مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد 10، العدد 4، 2020، ص296.
35 - موسيس ديره كوبيان حالة العراق الصحية في نصف قرن، تقديم : حنا خياط، سلسلة الدراسات ، وزراة الثقافة والاعلام : 1981 ، دار الرشيد للنشر) ، ص 226-227
36 -طارق شكر محمود اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) . سلسة دراسات 174) بغداد : دار الرشيد للنشر (1979) ص64

- **المصادر والمراجع :**

1. احمد ساجر جاسم الدليمي ، نفط العراق دراسة تاريخية ١٩٦٣-١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية / جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .
2. اديث وائي وايف بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥ - ١٩٧٥) ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، بيروت : ١٩٨٩، الدار العربية للموسوعات) ، ج ٢
3. الوقائع العراقية ، العدد ١٨٤٢ ، ١٥ شباط ١٩٧٠.
4. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام 1978.
5. جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، (بغداد : ٢٠٠٥ ، بيت الحكمة) ، ج ١٠.
6. جريدة الثورة توقيع الاتفاق مع الشركات حول نفط البصرة ، العدد / ٧٦٣ ، السنة الثالثة، ٢٣ شباط ١٩٧١ .
7. جورج لينتشوسكي، التقدم السوفييتي في الشرق الأوسط، معهد المؤسسة الأمريكية لأبحاث السياسة العامة، واشنطن العاصمة، 1972.
8. حميد عطية عبد الحسين الجوراني الصناعات النفطية وآثارها التنموية في جنوب العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب / جامعة البصرة، 2012.
9. رحيم حسوني زيارة سلطان دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1951-2008 . اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد : 2010 .
صالح عبد الله سرية، تطوير التعليم الصناعي في العراق، (بغداد : 1969 ، دار الجاحظ).

10. رحيم محمد حسن الشامي، تطور التعليم في العراق 1968-1979 اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة/ كلية الآداب 2014.
11. زيد بن رفاعة ، ستون عاماً في اقتصاد النفط فاضل الجلبي شيخ الخبراء العراقيين يحرم من الموت على شاطئ دجلة ، العرب" جريدة "، العدد 11565 ، السنة 42 ، ٢١-١٢-٢٠١٩.
12. زينب محمود عبد الحسن الزهيري ، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق للفترة (١٩١٦-٢٠٠٧) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة اليرموك : ٢٠١٠، ص120
13. سيف الدين محمد الحديثي النفط في العراق بين حقائق التاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد، مجلة الدنانير / كلية دجلة، المجلد 1 ، العدد / 3 ، 2013.
14. سهام البصام ، المعالم الجديدة لصناعة النفط في العراق بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، (بغداد : ١٩٨٤ ، دائرة الشؤون الثقافية .
15. صالح عبد الله سرية، تطوير التعليم الصناعي في العراق، (بغداد : 1969 ، دار الجاحظ).
16. صلاح الدين الخالدي ، معوقات الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة في التنمية الزراعية، 1964-1974 (بغداد : بلا ت).
17. طارق شكر محمود اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) . سلسة دراسات 174) بغداد : دار الرشيد للنشر (1979) .
18. عبد الجبار النايلة، محو الأمية في العراق بين الأمس واليوم من الكتاتيب حتى الحملة الوطنية الشاملة، مجلة آداب الرافدين، العدد / 10 1979 .
19. علي هادي الجابر شركة النفط الوطنية العراقية وصناعة النفط في العراق ، مجلة النفط والعالم ، العدد ٨ ، السنة الأولى ، تشرين الاول ١٩٧٣.
20. عبد الجبار عبود الحلفي ونبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص ،) بيروت : ٢٠١٣ ، دار ومكتبة البصائر).
21. عمر ياس عيسى الدليمي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٦٨-١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة الانبار ، ٢٠١٢ .
22. عصام الجلبي ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية) مستقبل العراق) ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
23. فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام رحلة ٣٥ سنة في حزب البعث ، (لندن : ٢٠٠٦ ، دار الحكمة) .
24. محسن عدنان صالح الجشعمي الواقع الصحي في العراق دراسة تاريخية في تطور التشريعات القانونية في ضوء الوثائق الحكومية 1968-1979 مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد 10، العدد 4، 2020.
25. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 19، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة.
26. يحيى حمود حسن البو علي ، ملامح السياسة النفطية في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد ٥٥ ، ٢٠١٥ ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة.

• Sources and references:

1. Ahmed Sajer Jassim Al-Dulaimi, Iraq's oil, a historical study 1963-1968, unpublished doctoral thesis, College of Education / University of Baghdad, 1997.
2. Edith Waei and Eve Penrose, Iraq: A Study of Its Foreign Relations and Internal Developments (1915-1975), Translated by: Abdel Majeed Hasib al-Qaisi, Beirut: 1989, Arab Encyclopedia House), Part 2.
3. Iraqi Gazette, Issue 1842, February 15, 1970.
4. Central Bank of Iraq, Annual Report for 1978.
5. Jaafar Abbas Hamidi, History of Iraqi Ministries in the Republican Era, (Baghdad: 2005, House of Wisdom), vol. 10
6. Al-Thawra Newspaper, Signing of the Agreement with the Companies on Basra Oil, Issue No. 763, Third Year, February 23, 1971.
7. George Lenczowski, Soviet Advances in the Middle East, American Foundation Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., 1972.
8. Hamid Atiya Abdul Hussein Al-Jourani, Oil Industries and Their Developmental Impacts in Southern Iraq, unpublished doctoral thesis, College of Arts/University of Basra, 2012.
9. Rahim Hassouni, Sultan's visit, The role of oil revenues in achieving economic development in Iraq for the period 1951-2008. Unpublished doctoral dissertation, College of Administration and Economics / University of Baghdad: 2010. Saleh Abdullah Sariyah, The Development of Industrial Education in Iraq, (Baghdad: 1969, Dar Al-Jahiz)
10. Rahim Muhammad Hassan Al-Shami, The development of education in Iraq 1968-1979, unpublished doctoral thesis, University of Kufa/College of Arts 2014.
11. Zaid bin Rifa'ah, Sixty Years in the Oil Economy, Fadel Al-Chalabi, Sheikh of Iraqi Experts, Is Deprived of Death on the Tigris Beach, Al-Arab newspaper, No. 11565, Year 42, 12-21-2019.
12. Zainab Mahmoud Abdul Hassan Al-Zuhairi, Abdul Rahman Arif and his political role in Iraq for the period (1916-2007), unpublished doctoral thesis, Faculty of Arts / Yarmouk University: 2010, p. 120
13. Saif Al-Din Muhammad Al-Hadithi, Oil in Iraq between the facts of history and the variables of politics and economics, Dinar Magazine / Tigris College, Volume 1, Issue / 3, 2013.

14. Siham Al-Bassam, The New Landmarks of the Oil Industry in Iraq after the Revolution of July 17-30, 1968, (Baghdad: 1984, Department of Cultural Affairs.
15. Saleh Abdullah Sariyah, The Development of Industrial Education in Iraq, (Baghdad: 1969, Dar Al-Jahiz).
16. Salah al-Din al-Khalidi, Obstacles to production in the agricultural sector, a study in agricultural development, 1964-1974 (Baghdad: Blat).
17. Tariq Shukr Mahmoud, Economics of Oil Exporting Countries (OPEC). Studies Series 174) Baghdad: Al-Rasheed Publishing House (1979).
18. Abd al-Jabbar al-Nayla, eradicating illiteracy in Iraq between yesterday and today from the kataeb until the comprehensive national campaign, Adab al-Rafidain Magazine, Issue 10, 1979.
19. Ali Hadi Al-Jaber, The Iraqi National Oil Company and the Oil Industry in Iraq, Oil and World Magazine, No. 8, First Year, October 1973.
20. Abd al-Jabbar Abboud al-Halafi and Nabil Jaafar Abd al-Rida, Iraq's oil from concession contracts to licensing rounds, (Beirut: 2013, Al-Basa'ir House and Library).
21. Omar Yas Issa Al-Dulaimi, United States policy towards Iraq 1968-1975, unpublished master's thesis, College of Arts / Anbar University, 2012.
22. Issam Chalabi, The Oil Industry and Oil Policy in Iraq, Proceedings of the Arab Unity Studies Center Symposium (The Future of Iraq), Beirut, 2005.
23. Fakhri Qaddouri, This is How I Knew Al-Bakr and Saddam's 35-Year Journey in the Baath Party, (London: 2006, Dar Al-Hekma).
24. Mohsen Adnan Saleh Al-Jashami, the health reality in Iraq, a historical study in the development of legal legislation in light of government documents 1968-1979, Journal of the Babylon Center for Humanitarian Studies, Volume 10, Issue 4, 2020.
25. Nabil Jaafar Abdul Redha, The Iraqi Economy, Repercussions of the Present and Future Trends, Journal of Economic Sciences, No. 19, College of Administration and Economics/University of Basra.
26. Yahya Hammoud Hassan Al-Bo Ali, Features of Oil Policy in Iraq, Gulf Economic Journal, Issue No. 55, 2015, College of Administration and Economics / University of Basra.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 126) 2024, pp. 587-605

The Economic and Social Effects of Oil Policy in Iraq 1965-1979

Assistant Professor Dr. Nawal Ksheesh Mohammed
Al-Mustansiriya University / College of Basic Education
Nawal.@uomustansiriyah.edu.ig

Abstract :
The impact of economic and oil policies in Iraq is one of the topics of all in macroeconomic analysis, and oil policy played an important role in supporting government curricula before 1952, before clarifying the profit-sharing agreement. If oil revenues change, the main financier of Iraq's budget. And financing the various economic sectors